

بعد الحراج التعدي يصل إلى الأشجار ضمن المدن والحقول الخاصة

مدير الحراج في حماة: القبض على شبكة منظمة تعدي على الأشجار للمتاجرة بالحطب

حماة - محمد أحمد خبازي

تعرضت حماة مؤخراً للمواقع الحراجية في محافظة حماة للتعدي الجائر، شأنها في ذلك شأن العشرات من الأشجار المتنوعة ضمن المدن والبلدات، وذلك على أيدي شبكات منظمة بهدف الاتجار بالحطب، وأفراد يقصدون التدفئة.

وبين مواطنون من قرية البيضاية بريف مصياف الغربي لهـالوطن، أن أكثر من ٤٠ شجرة زيتون معمرة، في أرض زراعية خاصة، تعرضت قبل أيام معدودة للتعدي والقطع والتحطيط الجائر تحت جنح الظلام. وأوضح بعضهم أن ثمة شبكات منظمة تعمل على قطع الأشجار والتعدي على الأملاك العامة والخاصة.

وبين مواطنون من أهالي مورك بريف حماة الشمالي لهـالوطن، أن العديد من أشجار السنق الحلبية المزروعة في حقولهم، طالتها خلال الأيام القليلة الماضية أيد عابئة وعملت فيها قطعاً وتحطيطاً، وفي مدينة حماة تعرضت حديقة غرب المشل كذلك الأمر للتحطيط الجائر.

وبين مواطنون من أهالي الحي لهـالوطن



أن العشرات من أشجار الزيتون وعمرها أكثر من ٣٠ سنة تعرضت لإعتداء أعم، وفي مدينة سلمية، تكرر الاعتداء ذاته على العديد من الأشجار في الحديقة العامة وبعض الشوارع، ليشاهد مجلس المدينة الأهالي ليكونوا عوناً له في الحفاظ على

المدينة وممتلكاتها، والتأكد من هوية كل من يقطع الأشجار والإبلاغ عنه فوراً، حتى يتم التأكد من هويته وكونه مزوداً بمهمة رسمية منعا لانتحال بعض العابئين صفة موظف في الكهرباء أو البلدية أو الزراعة، فيما ناشد المواطنين في بقية

المناطق الجهات المعنية بتسيير دوريات ليلية للحفاظ على الأشجار والممتلكات العامة والخاصة، وطلبوا محاسبة العابئين والمعتدين. وأشار إلى أنه تم تحريج نحو ٨٠ هكتاراً على طريق حماة- حلب، و٧٥ هكتاراً في موقع الحمية الغربية بريف مصياف، ونحو ١١٢ ألف غرسة.

قطاع الدواجن ينهار و٨٠ بالمائة منه خارج الخدمة

رئيس غرفة زراعة حمص لهـالوطن: المواطنون توجهوا لشراء الأسماك لأنها أرخص من الفروج

القطيطة تطلب من السياحة إعادة الثانوية الفندقية إلى أرض المحافظة

القطيطة - خالد خالد

أكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع السياحة بمحافظة القطيطة حسن حمدي بكر على مخاطبة وزارة السياحة من أجل الموافقة على إعادة دوام طلاب الثانوية الفندقية إلى مقرها الأساسي بمدينة البعث على أرض المحافظة وذلك بعد زوال الأسباب التي نقلت بموجبها إلى قفسيا بريف دمشق.

وأوضح بكر أن الثانوية الفندقية أحدثت أساساً على أرض المحافظة لتسليم في تدريب وتعليم كوادر سياحية من أبناء المحافظة وتعطي صورة رمزية للمحافظة، منوهاً بأن عودة المدرسة الفندقية إلى أرض المحافظة تفتح الأفاق أمام طلاب المحافظة للدخول إلى رحاب المدرسة واكتشاف المعرفة والمهارات السياحية ما يسهم مستقبلاً للعمل في المنشآت السياحية في المحافظة، وهذا يسهم أيضاً في الاستثمار السياحي لكون القطيطة بيئة سياحية متكاملة المعايير لعوامل صناعة السياحة.

وأشار بكر إلى أن المدرسة الفندقية تم نقلها إلى دمشق في الربع الأخير من عام ٢٠١٤ بسبب الظروف التي مرت بها محافظة القطيطة، وكانت الوعود حينها أن عملية النقل مؤقتة لحين تستقر الأوضاع وتهدأ الأمور في القطيطة.

وقال العلي: حذرنا مراراً وتكراراً من الوصول إلى هذه المرحلة الحالية منذ عام ٢٠١٧ لكن دون أي جدوى والأوضاع التي كانت تشكل عبئاً إدارياً للمدرسة انتهت إلى غير رجعة والمحافظة أصبحت آمنة جداً.

وتساءل بكر عن المسوغات التي تم نقل المدرسة الفندقية من مدينة البعث بسببها عام ٢٠١٤، ولماذا لم يتم نقل المدارس والمعاهد والجامعات من أرض المحافظة إلى دمشق، علماً أن طلاب مدينة البعث من الصف الأول وحتى الثالث الثانوي وطلاب المدرسة المهنية الصناعية وطلاب الجامعة في ست كليات والموظفين لم يتغيروا يوماً عن الدوام ولم تخلق أي مدرسة أو كلية يواكبها خلال الأزمة التي مرت على المحافظة.

وبيّن مصادر لهـالوطن، أن مديرية المدرسة الفندقية طلبت الموافقة على إبقاء دوام المدرسة المهنية الفندقية بالقطيطة في دمشق للعام الدراسي ٢٠١٧ - ٢٠١٨ فقط وذلك حرصاً على استعادة أبناء المحافظة الموجودين في محافظتي دمشق وريفها من التعليم المهني الفندقي والسياحي، وطلبت تلك المصادر تبيان عدد أبناء القطيطة الذين درسوا فيها من العام الدراسي ٢٠١٤ - ٢٠١٥ وحتى تاريخه وكذلك عدد الطلاب من خارج المحافظة.

يذكر أن مديرية السياحة في القطيطة لا سلطة لها أو لها أي رقابة على المدرسة الفندقية منذ نقلها من أرض محافظة القطيطة إلى مدينة دمشق وانقطع أي صلة تربط المديرية بالمدرسة، علماً أنه يوجد محاسب مفرز من مديرية مالية القطيطة إلى المدرسة المذكورة؛

الاعلاف من ارتفاعات يومية من جهة، وزيادة تكلفة التدفئة بالتزامن مع انخفاض درجات الحرارة من جهة أخرى، موضحاً أن أسعار المازوت في السوق السوداء مرتفعة ويصل سعر اللتر الواحد إلى أكثر من ٨ آلاف ليرة ولم يعد بمقدور المربين شراؤه لتشغيل المولدات ما أرغم الكثير منهم على ترك التربية، مشيراً إلى أن أصحاب معامل الاعلاف أيضاً توقف الكثير منهم عن العمل لأسباب نقص المحروقات والكهرباء إضافة للخسائر التي تكبدوها ومن يقى بالإنتاج منهم يعمل بطاقة ضعيفة جداً حالياً.

ولفت العلي إلى أن سعر كيلو الصويا وصل إلى ٨ آلاف ليرة حالياً بينما سعره في لبنان ٤ آلاف ليرة وهذا ما يجعل كلفة تربية الفروج في الدول المجاورة أقل بكثير من الكلفة لدينا، مشيراً إلى أن كلفة إنتاج كيلو الفروج في وقت الحالي ولو كان هناك قوة شرائية جيدة لوصل سعر الكيلو إلى

لدينا وصل إلى ١٣ ألف ليرة بينما لا تتجاوز ١٠ آلاف في لبنان وهذا ما يجعل خسارة المربين لدينا كبيرة، وأنه على سبيل المثال المرابي الذي لديه ١٠ آلاف طير قدرت خسارته بحوالي ٥٠ مليون ليرة وبالنتيجة توقف عن العمل. وبين أنه في السابق كان المستورد للمواد العلفية يبيع الاعلاف للمربين بالآجل بينما حالياً يطالبون بتسديد سعر الكلفة وتعلم أن بيع الفروج بهذا السعر خاسر إلا أنها عاجزة عن تغيير هذا الأمر. وفي ختام حديثه لفت العلي إلى أنه لدى المواطنين توجهوا إلى شراء الأسماك لكون أسعارها أرخص من الفروج، لافتاً إلى أن ما ينطبق على الفروج ينطبق على بيض المائدة أيضاً.



حمص - نبيل إبراهيم

رأى رئيس غرفة زراعة حمص أحمد كاسر العلي لهـالوطن، أن قطاع الدواجن في محافظة حمص كباقي المحافظات شبه منهار وهو بالرمق الأخير ولا يعمل منه حالياً سوى ٢٠ بالمائة فقط، لافتاً إلى أن ٨٠ بالمائة من المربين توقفوا نهائياً عن العمل وأن ٢٠ بالمائة المتبقية تعاني وتكاد للبقاء في الإنتاج، وأنه في حال استمر الوضع على ما هو عليه سيفقد الفروج من الأسواق خلال ثلاثة أو أربعة أشهر.

وقال العلي: حذرنا مراراً وتكراراً من الوصول إلى هذه المرحلة الحالية منذ عام ٢٠١٧ لكن دون أي جدوى والأوضاع التي كانت تشكل عبئاً إدارياً للمدرسة انتهت إلى غير رجعة والمحافظة أصبحت آمنة جداً.

وتساءل بكر عن المسوغات التي تم نقل المدرسة الفندقية من مدينة البعث بسببها عام ٢٠١٤، ولماذا لم يتم نقل المدارس والمعاهد والجامعات من أرض المحافظة إلى دمشق، علماً أن طلاب مدينة البعث من الصف الأول وحتى الثالث الثانوي وطلاب المدرسة المهنية الصناعية وطلاب الجامعة في ست كليات والموظفين لم يتغيروا يوماً عن الدوام ولم تخلق أي مدرسة أو كلية يواكبها خلال الأزمة التي مرت على المحافظة.

وبيّن مصادر لهـالوطن، أن مديرية المدرسة الفندقية طلبت الموافقة على إبقاء دوام المدرسة المهنية الفندقية بالقطيطة في دمشق للعام الدراسي ٢٠١٧ - ٢٠١٨ فقط وذلك حرصاً على استعادة أبناء المحافظة الموجودين في محافظتي دمشق وريفها من التعليم المهني الفندقي والسياحي، وطلبت تلك المصادر تبيان عدد أبناء القطيطة الذين درسوا فيها من العام الدراسي ٢٠١٤ - ٢٠١٥ وحتى تاريخه وكذلك عدد الطلاب من خارج المحافظة.

يذكر أن مديرية السياحة في القطيطة لا سلطة لها أو لها أي رقابة على المدرسة الفندقية منذ نقلها من أرض محافظة القطيطة إلى مدينة دمشق وانقطع أي صلة تربط المديرية بالمدرسة، علماً أنه يوجد محاسب مفرز من مديرية مالية القطيطة إلى المدرسة المذكورة؛



«حمّام الشعر» ينعش صالونات الحلاقة في اللاذقية

رئيس جمعية الحلاقين: تجهيز العروس يصل إلى مليوني ليرة

اللاذقية - عبيد سمير محمود

تشهد صالونات الحلاقة والتزيين إقبالاً متقوّماً في الظروف الحالية، من جهة عزوف البعض عن بعض الخدمات التي تقدمها نظراً لغلّاء أجورها كالتصيفة والقص، في حين تشهد انتعاشاً من ناحية خدمة حمّام الرأس بلماه الساخن بسبب انقطاع الكهرباء بفعل التقنين المتزني بشكل عام.

وتقول مها «موظفة» في حديثها لهـالوطن: إن ارتفاع أجور القص والسيشوار إلى ما يقارب ٢٥ ألف ليرة دفعها للاعتماد على الذات لقص «الخزرة» وأطراف الشعر بشكل شهري بعد أن كانت تذهب إلى الصالون في سنوات «العز» كما ذكرت، مشيرة إلى أن أجرة القص والسيشوار باتت بربع مرتبتها على حين كانت سابقاً لا تتجاوز ٢٥٠ ليرة.

على حين ترى عدة طالبات جامعات أن التوجه للصالون كان آخر خيار لهن بسبب الغلاء إلا أن انقطاع التيار الكهربائي في ظل التقنين القاسي (كل ٦ ساعات قطع ربع ساعة وصل) لا يسمح بتسخين الحمام ما يضطرهن للذهاب إلى الصالونات لغسيل رؤوسهن على الأقل.

ولم تختلف الحال عند بعض الرجال الذين باتوا يتوجهون للحلاق لغسيل الرأس وخاصة لأطفالهم الذين وكما يقولون نخشى عليهم عدوى «الفلل» بالمدرسة بسبب عدم قدرة معظم الأهالي على تسخين المياه لأولادهم ما يدفعنا نحن الرجال لأصطناع أبائنا للحلاق وغسل رؤوس الصبيان بشكل أسبوعي من دون حلاقة. وبين قلاوي أن مستزلمات الحلاقة ارتفعت

وهذا ما لا قدرة لنا عليه أسبوعياً. وبالوقت نفسه يقول حسان: إن تشذيب الذقن والحلاقة في الصالون «كل كم يوم» باتا من الماضي الجميل، وصار يعتمد على الماكينة التي تعمل على البطارية لقص ما يمكن قصه من أطراف الشنب والذقن من دون أن يحتاج للحلاق إلا «كل شهر مرة»، وفقاً لقوله.

وبالعلاوة إلى رئيس جمعية الحلاقين في اللاذقية فؤاد قلاوي أكد لهـالوطن، أن هناك تراجعاً في الإقبال على صالونات الحلاقة الرجالية والنسائية بنسبة تقارب ٥٠ بالمائة، وذلك بفعل الظروف الحالية المتصاعدة والمتزلمات الأخرى، وأسعار المكياج ارتفعت كثيراً مقارنة بسنوات سابقة وباتت تكلف الحلاق أضعافاً

كبيرة كبير على الحلاقين خلال الفترة الأخيرة، سواء من ناحية المواد أو من ناحية الأجور والخدمات الأخرى كتأمين محروقات المولدات في ظل انقطاع الكهرباء إضافة للضرائب التي باتت بالملايين وأرقام خيالية. وذكر أن عليه الشامبو محلية الصنع على سبيل المثال كان أفضلها ٢٠٠ ليرة قبل سنوات، لتصبح اليوم بـ ٢٠٠ ألف ليرة، والصيغة كذلك الأمر وارتفعت إلى مبالغ كبيرة تتراوح بين ٧٥٠٠٠ حتى ٤٠ ألف ليرة لعلبة الواحدة، إضافة لغلّاء أسعار المكصات والمستزلمات الأخرى. وأسعار المكياج ارتفعت كثيراً مقارنة بسنوات سابقة وباتت تكلف الحلاق أضعافاً

بشكل أساسي في كل الخدمات سواء الحلاقة الرجالية أم النسائية. ولفتت رئيس الجمعية إلى أن التعرقة الحالية لا تعادل التكاليف الحقيقية لما يصرفه الحلاق بشكل عام، ويجب أن تكون منصفه، وطالبنا سابقاً بإلغاء التسعيرة لكون المهمة فنية، ومن لا يعجبه عمل الحلاق القلاوي قلن يعود إليه ولو كانت التكلفة صفر ليرة «ببلاش»، ولو أراد الحساب على التسعيرة الحالية «ما يتزبط مهل هل نضحك على بعض؟» به يقلل أن يكون قص الشعر والحمام ليرة؟ (علبة الشامبو بـ ٢٠ ألف ليرة).

وأشار إلى أن الزبون بالوقت نفسه لا يتحمل الزيادة على الأجور وخاصة ذوي الدخل المحدود، فلا قدرة لهم على دفع التكاليف الزائدة على أجور القص والسيشوار وغيرها، علماً أن أجور القص والسيشوار تتراوح بين ٧ - ١٠ آلاف ليرة، و«المحسب» بين ٥٠ - ١٠٠ ألف ليرة، وذلك حسب سماكة الشعر والطول والكثافة وغيرها من المواد المستخدمة حسب الحاجة. وأضاف قلاوي إلى أن ما يتكبده الحلاق من مبالغ إضافية في تأمين المازوت أو البنزين لتوليد الطاقة الكهربائية في ظل التقنين القاسي، ويدفع سعر الغالون من السوق السوداء بأسعار تتراوح بين ١٢٠ ليرة للمازوت - ٢٥٠ ألف ليرة للبنزين، ناهيك عن دفع الفواتير الخدمية وأجور العمال وأجور الصالون في حال لم يكن ملكاً للحلاق ومعظمهم يعملون بالإيجارات. واعتبر رئيس الجمعية أن الحلاق مظلوم في ظل هذه الظروف، قائلًا: إن هناك عزوفاً عن هذه المهنة حالياً لأن الوضع الاقتصادي صعب، إضافة لعدم توفر الكهرباء التي تؤثر في المهنة بشكل كبير لاعتمادها عليها

